S

PROVISIONAL

S/PV.2681
18 April 1986

ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثمانين بعد الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، الساعة ١٦/٠٠

الرئيس :	السيد دي كيمولاريا	(فرنسا)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد دوبينين
	استراليا	السيد وولكوت
	الامارات العربية المتحدة	السيد الشمالي
	بلغاريا	السيد فارفالوف
	تايلند	السيد كاسمسري
	ترينيداد وتوباغو	السيد اليبني
	الدانمرك	السيد بييرنغ
	الصين	السيد يوفان ليانغ
	غانا	السيد دوميفي
	فنزويلا	السيد اغيلار
	الكونغو	السيد بالي
	مدغشقر	السيد راكوتوندرامبوا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد والترز

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع الذي النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من احد اعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٣٠

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة في الشرق الاوسط

تقرير الامين العام عن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/17965)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بانني تلقيت رسالة من ممثل لبنان يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة ، أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوته للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

ونظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد فاخوري (لبنان) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يبدأ مجلس الامن الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله .

يجد أعضاء المجلس بين أيديهم تقرير الامين العام عن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة ما بين ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ و ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦ (S/17965) . كما يجد أعضاء المجلس أيضا الوثائق التالية : رسالة مؤرخة في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٦ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الامم المتحدة (S/17968) ، والوثيقة S/18019 التي تتضمن نص مشروع القرار الذي تبلور أثناء مشاورات مجلس الامن .

السيد دوبينين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يعود مجلس الامن الى النظر في مسألة تمديد مدة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفل) . لقد تشكلت هذه القوة قبل أكثر من ثماني سنوات ، أى عقب الغزو الاسرائيلي الواسع النطاق للبنان ، بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذى أناط بها مهمة ضمان انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية والحفاظ على السلم والامن الدوليين ومساعدة الحكومة اللبنانية في استعادة سلطتها الفعلية في تلك المنطقة .

حتى الان لم تتحقق واحدة من تلك المهمات . وتكمن الاسباب الاساسية لذلك في استمرار الاعتداءات الاسرائيلية على سيادة لبنان ووحدة أراضيه . ان أعمال القرصنة والعدوان كانت ولاتزال الحجر الاساسي في السياسة التي تنتهجها اسرائيل في لبنان كما يحدث لشعوب ودول عربية أخرى . وعلى الرغم من أن المعتدين قد أجبروا على التخلي نتيجة لنضال التحرير الذى خاضته القوات الوطنية في لبنان عن الجزء الاكبر من الاراضي التي كانت ترضخ تحت الاحتلال ، فإن اسرائيل لاتزال تحتل المناطق الحدودية في لبنان حيث أقامت ، بدعم من المرتزقة المحليين ، منطقة أمنية غير قانونية .

وتسعى اسرائيل جاهدة الى ادامة احتلال منطقة الجنوب في ذلك البلد ، واقامة معقل لها هناك لتوجيه ضربات جديدة داخل الاراضي اللبنانية ، وزعزعة الحالة العامة في لبنان ، متجاهلة بذلك مطالب مجلس الامن بالانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية .

وبطبيعة الحال ، تعتبر تل أبيب اليونيفل بمثابة عقبة في طريق تحقيق مخططاتها التوسعية ، وحاولت مرارا التخلص من هذه القوة . ولقد عملت اسرائيل بصفة نظامية وبطريقة مباشرة أو عن طريق المرتزقة المحليين التابعين لها ، ولاتزال تعمل ، على خلق العقبات أمام تادية اليونيفل لاعمالها بشكل طبيعي للحيلولة دون تنفيذ المهمة المعهودة اليها من قبل مجلس الامن تنفيذا فعّالا . وترد المعلومات الشاملة عن هذا الموضوع في التقارير العديدة التي قدمها الامين العام ، ولاسيما في تقريره الاخير الذى يعرض أمام المجلس الآن .

ان الهدف من هذه الاعمال الاستفزازية لاسرائيل لا يثير اى شكوك . ولا تستطيع تعويق نشاطات اليونيفل إلّا من خلالها وبالتالي طردها من لبنان . ومن المعروف ان المجرم يحاول دائما التخلص من الشهود غير المرغوب فيهم .

ان سياسة التستر على المعتدين الاسرائيليين التي تنتهجها الولايات المتحدة تعوق تطبيع الوضع في لبنان ومنطقة الشرق الاوسط بأسرها مما يضرب عرض الحائط بالمصالح الحيوية للشعب اللبناني ويحول دون التوصل الى تسوية عادلة وشاملة في المنطقة .

ومما انفك الاتحاد السوفياتي يولي أهمية قصوى للانسحاب الفورى لقوات الاحتلال الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية وفقا لما يطالب به صراحة قرار مجلس الامن . وينبغي أن تقوم اليونيفل بدور هام من أجل تنفيذ ذلك وفقا للمهمة المنوطة بها .

ويشاطر الاتحاد السوفياتي الحكومة اللبنانية الرأى فيما يتعلق بابقاء قوات الامم المتحدة في لبنان في ظل الظروف الراهنة . حيث أننا نعتقد ان وجود هذه القوات في لبنان من شأنه أن يكون عاملا حاسما يحول دون تنفيذ اسرائيل لمخططاتها العدوانية في جنوب لبنان .

ان الوضع القائم يتطلب التعاون الفعّال من جانب كل الاطراف التي ترغب حقا في الدفاع عن حقوق لبنان في السيادة ضد اعتداءات اسرائيل والتي تؤمن بأهمية تعزيز الدعم الدولي لقضية تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات واستنادا الى الطلب الذى تقدمت به الحكومة اللبنانية ، فقد قرر الاتحاد السوفياتي التصويت لصالح مشروع القرار الذى يقضي بتمديد مدة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان والاعراب عن استعداده للمشاركة في تمويل هذه القوة .

وبالطبع ، لا ينبغي في أى حال من الاحوال أن يعتبر ان لهذا القرار مفعولا رجعيا بمثابة اعتراف بالديون السابقة المترتبة علينا .

وينطلق الاتحاد السوفياتي بذلك من الافتراض بأن وجود اليونيفل هو تدبير مؤقت ولا ينبغي على الاطلاق أن نعتبره وسيلة لتجميد الموقف في صالح المعتدى الاسرائيلي .

(السيد دوبينين ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ويؤكد وفد الاتحاد السوفياتي مجددا ان يتخذ مجلس الامن تدابير عاجلة وواقعية لضمان تنفيذ قراراته السابقة التي تدعو الى الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من لبنان واحترام سيادة هذا البلد وسيادته الاقليمية .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إن البيان السوفياتي الذي استمعنا اليه توا يدل على تغيير هام في السياسة السوفياتية . وقد سرني أن أستمع الى السفير السوفياتي يستند في قضيته على القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، الذي امتنع الاتحاد السوفياتي بطبيعة الحال عن التصويت عليه . واعتبر أن الاتحاد السوفياتي يؤيد الآن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) تمام التأييد وآمل أن يتأكد ذلك .

واذا كان الامر كذلك ، فانني اعتقد انه يستتبع أن الاتحاد السوفياتي كان يؤيد القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) منذ البداية وأن هذا يعني أن الاتحاد السوفياتي سيكون على استعداد الآن لا أن يقدم للقوة دعمه السياسي الكامل ويسدد حصته المقررة من تكاليفها من الآن فصاعدا فحسب وانما أيضا على استعداد لتسديد حصته المقررة في الماضي .

ان قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان هي في الواقع قوة لتحقيق الاستقرار . وبوسع وفدي أن يؤيد تمام التأييد الفقرة ٥٠ من تقرير الامين العام . ويرد في هذه الفقرة انه على اقتناع بأن صون السلم والامن الدوليين يستلزم تمديد ولاية القوة . ويشير الى انه اذا تعين سحبها فسيحدث تصعيد فوري للقتال . ونحن نرى أن هذا محتمل ، وان من شأنه أن يؤدي الى عواقب غير مرغوب فيها ذكرها الامين العام بقوله "انه يمكن أن يسفر ذلك عن أزمة كبرى أخرى" . ويذكر أن الولاية الممنوحة لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ،

"تظل مما يمكن انجازه وأن انتشار القوة حتى الحدود الدولية هو افضل طريقة متاحة لاعادة السلم والامن الدوليين ، ولتأمين عودة سلطة الحكومة اللبنانية الفعّالة في المنطقة " .

وهذا هو موقف وفدي . ويمضي الامين العام قائلا :

"وطالما ظل هذا الاحتمال قائما ، فاني أرى انه سيكون من الخطأ أن يقرر المجلس سحب القوة" .

وهذا أيضا هو موقف وفدي ، وآمل انني مصيب في فهم أن هذا هو موقف الوفد السوفياتي أيضا .

ويجب أن أشير الى المناقشات المختلفة التي أجريناها في هذا المجلس سابقا . واشير على سبيل المثال ، الى الصعوبة الشاقة التي واجهناها عام ١٩٨٢ في اقناع الوفد السوفياتي حتى بالامتناع عن التصويت على قرار كان يقضي بتمديد ولاية اليونيفيل لمدة ثلاثة أشهر . وكان وفدي يؤيد تمام التأييد تمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر . ولكن في النهاية ، ولتحقيق التوفيق مع الاتحاد السوفياتي قبلنا التمديد لفترة ثلاثة أشهر .

واستطرد مع الفقرة ٥٠ من تقرير الامين العام . فهو يشير الى المساعدة الانسانية الهامة التي تستطيع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان تقديمها ويخلص الى أنه :

"لهذه الاسباب جميعا ، ومراعاة للطلب المقدم من حكومة لبنان ، أوصي المجلس بأن يمدد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة شهور أخرى " .

وهذا أيضا يمكن أن يقبله وفدي . غير انه يمضي قائلا في الفقرة ٥١ :

"ولكن من واجبي ، اذ أتقدم بهذه التوصية ، أن أبلغ المجلس بأن تجديد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لن يكون كافيا . واذا أريد لهذا القرار أن يحدث النتيجة المطلوبة - وهي إكمال انسحاب القوات الاسرائيلية وإعادة السلم والامن الدوليين وعودة السلطة الفعّالة لحكومة لبنان في المنطقة - فإنه سيكون من الضروري للمجلس وجميع أعضائه بذل جهد يتسم بالتصميم للوفاء بشرط حدد في سنة ١٩٧٨ بوصفه جوهريا حتى تصبح القوة فعّالة " .

ويسرني أن اسمع أن الاتحاد السوفياتي قد اكتشف الآن انه على الرغم من امتناعه عن التصويت عام ١٩٧٨ على القرار الذي يشير اليه الامين العام فان هذا القرار في الواقع هو المسار الصحيح الواجب اتباعه وانه مازال ساريا تماما . وتمضي

الفقرة ٥١ من تقرير الامين العام قائلة ان من الضروري حتى تصبح القوة فعّالة ، ان تحظى في جميع الاوقات بثقة مجلس الامن ومساندته التامة . ووفدي يمدح القوة تلك الثقة والمساندة التامة واني لعلى ثقة من اننا على وشك أن ينعقد اجماعنا في المجلس على تأييد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ـ لاول مرة منذ انشائها . ويختتم الامين العام الفقرة ٥١ من تقريره بالقول :

"ولذلك اناشد مرة أخرى جميع الدول الاعضاء ان تولي القوة مساندة سياسية تامة " .

وكما اشرت توا فاننا على وشك أن نشهد تلك الدول

"تفي بحصتها المقررة في تكاليفها " .

واني أرحب بأن الاتحاد السوفياتي يوشك أن يفي بحصته المقررة في التكاليف ، ولكني لا اعتقد أن هذا يحله من التزامه بالوفاء بحصته المقررة في الماضي التي رفض الوفاء بها على نحو ثابت .

والآن أقول اذا وفى الاتحاد السوفياتي في الواقع بحصته المقررة في الماضي فسيدل هذا على مزيد من التحسن الملحوظ في موقفه ، وسيبرهن بحق على دعم اليونيفيل والاهداف التي انشئت من أجلها كما وردت في قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) .

وأرحب بالبيان الذي اصغينا اليه توا من الاتحاد السوفياتي . وكما قلت فانه خطوة ملحوظة الى الامام . بيد انه يمثل نصف خطوة فقط ، وعلينا أن ننتظر لنرى ما اذا كان الاتحاد السوفياتي يقدم مساندته الكاملة للقوة أم لا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اعتبر أن المجلس على استعداد لأن يمضي الى التصويت على مشروع القرار المطروح أمامنا .وما لم أسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار على التصويت .

حيث أن الامر كذلك ، فقد تقرر ذلك . سأعطي الكلمة أولا لاعضاء المجلس الذين يودون الادلاء ببيانات قبل التصويت .

بموافقة المجلس سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لفرنسا .

يجتمع مجلس الامن اليوم للنظر في طلب الحكومة اللبنانية لتجديد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) للمرة التاسعة عشرة منذ انشائها واذكر ان ذلك تم في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٨ وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) .

سيصوت وفدي بالطبع مؤيدا لتجديد ولاية اليونيفيل لمدة ثلاثة أشهر . وهذا التصويت ينم عن التزام فرنسا تجاه اليونيفيل ، وهو التزام يتضح في المساهمة بأكبر فصيلة في القوة . ان بلدي ، في الواقع ، يرى انه على الرغم من وجود العديد من العقبات في طريق القوة ، فان دورها كان مفيدا بلاريب ، لا سيما بالنسبة لاهالي الجنوب اللبناني الذين قاسوا كثيرا .

إلا أن فرنسا يساورها بالغ القلق ازاء تردي الحالة في الميدان التي أشار اليها عن حق الامين العام في تقاريره . وفرنسا يساورها القلق أيضا . ازاء عجز القوة عن الوفاء بولايتها التامة كما حددها قرارا مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) .

وأرى ان من الملائم في هذا الوقت الاشارة الى أهدافها الثلاثة : وهي إكمال انسحاب القوات الاسرائيلية ، واعادة السلم والامن الدوليين ، ومساعدة الحكومة اللبنانية على ضمان استعادة سلطتها الفعّالة في المنطقة .

في ظل هذه الحالة ، لا يسع فرنسا أن تقبل عمليا التجديد التلقائي لولاية القوة لستة أشهر . ونرى أن مجلس الامن ينبغي أن يتأكد من أن كل البلدان المعنية تتحمل مسؤولياتها ، ومن أجل هذا اقترحت فرنسا ولاية أقصر نوافق على أنه ينبغي تمديدها لفترة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر . وكما كان الحال في الماضي يستهدف ذلك اقناع البلدان المعنية بأن تتأمل وتبحث الحالة ، الامر الذي تمس اليه الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى . وبنفس الروح ، نرجو الامين العام أن يقدم تقريرا الى المجلس في غضون شهرين .

أغتنم هذه المناسبة كي أعلن أنه في ظل الظروف الراهنة السائدة في لبنان ، نود أن نؤكد من جديد التزام فرنسا بوحدة لبنان واستقلاله وسلامته الاقليمية .

وسأختتم كلامي بالإعراب عن الامل في حدوث تطور ايجابي خلال الاشهر الثلاثة . وذلك بفضل جهود البلدان المعنية مباشرة والضغط الودي الذي يمارسه الآخرون .

والآن ، استأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس .

السيد دوبينين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد ركز بيان ممثل المملكة المتحدة على تفسير موقف الاتحاد السوفياتي في الماضي والحاضر . وأود أن أوضح لجميع أعضاء المجلس ولجميع الحاضرين هنا - خاصة في ضوء حقيقة ان بيان المملكة المتحدة قد تضمن العديد من المغالطات - ان موقف الاتحاد السوفياتي - بطبيعة الحال - لا يعلنه إلا الاتحاد السوفياتي . واذا كان أحد ما مهتمًا بالتعرف على هذا الموقف فإنه يستطيع أن يعرف ذلك بنفسه بالاطلاع على محاضر مجلس الامن عن الفترة التي بدأت منذ ١٩٨٣ وحتى الآن بأسرها ، وأيضا من بياننا الذي أدلينا به في هذه الجلسة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة الذي طلب الكلمة - على ما أعتقد - في نقطة نظامية .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيادة الرئيس ، هل لي أن أفهم ان البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد السوفياتي تبوّا كان في معرض تعليل التصويت بالاضافة الى البيان الذي أدلى به آنفا ؟ أعتقد انني فهمت أنكم قد شرعتم - سيادة الرئيس - في عملية التصويت . فاذا كنتم قد بدأتم عملية التصويت فإن هذا البيان لا محل له .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : عندما أعطيت الكلمة لممثل الاتحاد السوفياتي ، فهمت انه كان سيتكلم في معرض تعليل التصويت . واعتقدت انني ساكون المتكلم الاخير قبل التصويت ، ولكن من باب المجاملة لممثل الاتحاد السوفياتي أعطيته الكلمة .

أعتقد ان هذا الامر قد انتهى الآن ومن ثم سنشرع في التصويت . وأطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/18019 .

أجري تصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، الامارات العربية المتحدة ، بلغاريا ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، الدانمرك ، الصين ، غانا ، فرنسا ، فنزويلا ، الكونغو ، مدغشقر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا . ومن ثم يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٥٨٣ (١٩٨٦) .

أعطي الكلمة لاعضاء المجلس الذين يرغبون في تعليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد ولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تمثل صيانة السلم وظيفة هامة من الوظائف التي تضطلع بها الامم المتحدة وفاء بمسؤوليتها في صيانة السلم والامن الدوليين . ومع ان عبارة "صيانة السلم" لم تذكر في الميثاق فإن دور صيانة السلم قد تطور استجابة لاحتياجات العالم الذي مازال يسوده الاضطراب من جرّاء الصراع . ان صيانة السلم تحظى بتأييد شعبي واسع النطاق ، وتبين ان الامم المتحدة تعمل بطريقة بنّاءة بدلا من مجرد الاكتفاء بالكلام . وهي تتيح حاجزا ضروريا بين الاطراف المتنازعة . ومما يدعو الى بالغ الاسف ، كما يرد في تقرير الامين العام للامم المتحدة عن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ان هذه الوظيفة البالغة الاهمية للامم المتحدة لم تحظ في الماضي بتأييد كل أعضاء الامم المتحدة . لقد شاركت استراليا في أنشطة الامم المتحدة لصيانة السلم ، وهي حاليا عضو في عدد من قوات الامم المتحدة لصيانة السلم ومن أشد المؤيدين لانشطة الامم المتحدة لصيانة السلم ، في ظل ظروف ملائمة تؤيد فيها الاطراف المعنية العملية التي تقوم بها الامم المتحدة .

واذا كانت هناك حاجة الى أي دافع أو تعزيز فإن المشاورات غير الرسمية التي سبقت - كالمعتاد - هذه الجلسة من جلسات المجلس قد اقنعت الاعضاء بأن هذه الجلسة ليست جلسة روتينية لتجديد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . ومما يبعث على ارتياح وفد بلادي بصفة خاصة ان الولاية قد جدّدت هذه المرة بالإجماع . ان

القرارات التي يتخذها المجلس فيما يتعلق بهذه القوة سيكون لها اثر مباشر على الحالة في جنوبي لبنان . إذ تستدعي الحالة السائدة في تلك المنطقة التأمل المتعقل المتروّي . وقد أشارت اعجاب وفي بلادي الجديّة التي يتناول بها كل أعضاء المجلس هذا الامر ذا الاهمية الخاصة .

ان تقرير الامين العام عن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان شامل وقيّم ونحن نرحّب بالمعلومات التفصيلية التي يوفرها . فالتقرير يبين بجلاء تام المشاكل المالية والتشغيلية التي تواجهها القوة . ومما يثير القلق بصفة خاصة الحالة المالية الخطرة التي تواجه القوة . كما نلاحظ تعليق الامين العام القائل بأن الازمة المالية الحادة يمكن في حد ذاتها أن تعرّض مستقبل القوة للخطر . كما ان المبالغ المتأخرة السداد المتراكمة لها أثر مباشر على البلدان المساهمة بقوات ، وهي البلدان التي لا يمكن لكثير منها أن تتحمل مثل هذه التكاليف نيابة عن المجتمع الدولي . ان دلائل المستقبل المالي ، اذا ما استخلص منها شيء ما ، فانها تبيّن انه سيكون أكثر صعوبة ، والمقررات الاخيرة قد تزيد من تقليل معدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات . ولعل الاعضاء يدركون المشقّة التي تتحملها الدول المساهمة بقوات ولاسيما الدول الاصغر التي تتحمل أعباء كثيرة بسبب العجز المالي . فعلى سبيل المثال ، نلاحظ أن الامم المتحدة تدين لفيجي بدين كبير ، وهي تعاني من صعوبات في استمرار اسهامها اذا ما ازدادت الحالة تدهورا . وينطبق نفس الشيء - بلا شك - على البلدان الصغيرة الاخرى المساهمة التي تقدّم دعما قيّما لعمليات صيانة السلم .

وفي ضوء قلق الامين العام الشديد ازاء الوضع المالي ، يعتقد وفد بلادي ان الوقت قد حان لان نشدد على ضرورة أن تحترم جميع الاطراف المعنية كل التزاماتها المالية فيما يتعلق بتمويل قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . وتلتزم استراليا بتعهداتها بالوفاء بانصبتها المقررة وتطالب جميع الاعضاء بأن يحذوا نفس الحذو . فبهذه الالتزامات وحدها يمكن للقوة أن تقف على أرض صلبة . وباحترام مثل هذه الالتزامات يمكن لصيانة السلم عموما أن تتقدم في المستقبل .

ان مشاكل القوة لا تقتصر على المسائل المالية فحسب ، فتقرير الامين العام يتضمن قائمة قاتمة بشأن صعوبات تشغيلية معينة واجهتها القوة في الاشهر الستة الماضية . ويُورد الامين العام ، في فقرة تلو الاخرى ، حوادث معينة تعرضت فيها حياة أفراد القوة للخطر . ان مقتل ثلاثة من أفراد القوة بنيران معادية في الاشهر الستة الماضية ، يشهد بالمخاطر الحقيقية التي تواجهها القوة . ويغتنم وفدي هذه الفرصة لكي يعرب عن تقديره للبسالة والاخلاص اللذين أظهرهما أفراد القوة وحكوماتهم في خدمة قضية صيانة السلم في أصعب الظروف وأحلكها .

والحالة الراهنة للقوة هي حالة صعبة للغاية من الناحيتين المالية والتشغيلية . ومن الواضح أن مصالح سلم المنطقة يمكن أن تُخدم على نحو أفضل عن طريق وزع القوة وفقا للولاية التي أناطها بها مجلس الامن . ويلاحظ وفدي ان الامين العام كان يعتزم التوصية بسحب القوة ولكنه قرر أن هناك ما يبرر تجديد الولاية لمدة اخرى . وأنوّه أيضا بطلب حكومة لبنان من المجلس بتجديد ولاية القوة لفترة أطول . كما أن ملاحظة الامين العام فيما يتعلق برغبات السكان المحليين في جنوب لبنان بشأن مستقبل القوة ، لها أيضا أهمية كبيرة .

ولهذه الاسباب مجتمعة ، أيدت استراليا أحكام مشروع القرار المعروض على المجلس والتي تقضي بتمديد ولاية القوة لمدة ثلاثة أشهر أخرى . إلا أن وفدي يأمل ، في الوقت ذاته ، أن تبين هذه المناقشة الدائرة في المجلس لكل المعنيين الحاجة الى وضع حد للصعوبات التي عقّدت كثيرا من مهمة القوة . ويجب مواجهة هذه المشاكل بطريقة بنّاءة وحاسمة ؛ أما لو اننا اكتفينا بمجرد تنحية هذه المشاكل جانبا فلن يكون من الغريب على الفهم لو أن البلدان المساهمة بقوات وصلت الى نتيجة مفادها أن الدعم الذي تقتضيه من المجتمع الدولي لا يقدم بصورة وافية . وفي ظل هذه الظروف سيتعرض مستقبل القوة الى مزيد من الخطر .

ويجب معالجة المشاكل التشغيلية والمالية التي مازالت تواجه القوة حتى الآن . والوفد الاسترالي على استعداد لأن يبذل قصاراه في هذه المناقشات . ويأمل أن تبدي الوفود الاخرى وكل الاطراف التي تهتم بكفالة المستقبل السلمي لشعب جنوب لبنان نفس الروح .

السيد بييرنغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، أود بداية أن أشيد بخَلَفي بوصفه رئيسا للمجلس . لقد أظهرتم بوضوح صفاتكم المهنية والانسانية العالية وذلك أثناء قيامكم بمهامكم هذا الشهر ولذلك فإن وفدي على قناعة تامة من نجاحكم في مهمتكم الجليلة .

(واصل كلامه بالانكليزية)

لقد درس وفدي بدقة تقرير الامين العام عن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان .

ويبين التقرير بجلاء أن هناك حاجة ماسّة الى تضافر الجهود لإحراز تقدم بشأن التنفيذ التام لقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) .

ان الحالة قد تدهورت في جنوب لبنان ، وهذه حقيقة لا تقبل الجدل ، وقد ازداد مستوى العنف ومازال يزداد .

ان استمرار احتلال قوات الدفاع الاسرائيلية لاجزاء من جنوب لبنان قد أثار لا محالة رد فعل فيما يسمى "بمنطقة الامن" ، ولكن حدثت عدة هجمات بالصواريخ على أهداف في شمال اسرائيل وأدت هذه الهجمات بدورها الى حدوث ردود فعل عنيفة من جانب قوات الدفاع الاسرائيلية وحلفائها في جيش جنوب لبنان في منطقة الامن .

ومن المحتمل أن تستمر دورة العنف هذه بل وأن تتكثف بطريقة تضر جميع الاطراف المعنية ما لم نتوصل بسرعة الى حل .

وتفهم الدانمرك تماما قلق اسرائيل المشروع ازاء الامن على حدودها الشمالية التي تعرضت ومازالت تتعرض للعدوان . وفي الوقت نفسه ، تعتقد حكومتي اعتقادا راسخا أن منطقة الامن الحالية ، لا هي مشروعة ولا هي بالوسيلة الفعالة للوفاء باهتمامات اسرائيل الامنية .

ان "منطقة الامن" لا تتنافى فحسب مع القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وإنما يحتمل أيضا أن تؤدي الى زيادة الحنق على اسرائيل بين السكان المحليين فضلا عن أنها تشجع على استخدام المنطقة كقاعدة للهجمات عبر حدودها .

ولهذا فإننا نؤيد تمام التأييد تقييم الامين العام الذي مؤداه أن من صالح اسرائيل أن تكمل انسحاب قواتها وتسمح بوزع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان الى الحدود الدولية . من الواضح ، ان الحالة الراهنة للقوة ، غير مقبولة ، ونفهم في واقع الحال السبب الذي دفع الى زيادة قلق البلدان المساهمة بالقوات . فهي لم تشهد أن القوة قد مُنعت من تنفيذ ولايتها بالكامل فحسب بل ان أفرادها واجهوا مخاطر أمنية متزايدة نتيجة للاعمال العدائية في المنطقة . علاوة على ذلك فإن الدول المساهمة بالقوات عليها أن تتحمل نتائج الازمة المالية التي تواجه القوة نتيجة لعدم دفع بعض الدول الاعضاء مساهماتها المقررة في القوة .

وندرك تمام الادراك أن تجديد ولاية القوة لا يمكن فهمه على أنه يعني أن القوة ستصبح التزاما مفتوحا من جانب البلدان المساهمة بقوات اذا ظلت الظروف اللازمة للعمل الفعال للقوة منعدمة .

لذلك فإن الدانمرك تحث بشدة جميع الاطراف المعنية أن تعمل بسرعة وبطريقة بنّاءة مع الامين العام من أجل التوصل الى ترتيبات عملية لضمان التنفيذ التام لقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) . كما أننا ننضم الى الامين العام في ندائه الموجه الى جميع الدول الاعضاء لإعطاء كامل الدعم السياسي للقوة ودفع أنصبتها المقررة في تكاليف القوة .

وقد أشار الامين العام ، في توصيته ، الى أنه اذا ما كان لتجديد ولاية القوة أن يحقق النتائج المنشودة ، ينبغي أن تحظى القوة بكامل ثقة ودعم مجلس الامن ، وقد حُدد هذا في عام ١٩٧٨ بوصفه شرطا أساسيا لتحقيق فاعلية القوة .

ان الدانمرك من جانبها تواصل تأييدها التام للقوة ويفسر وفدي المقرر الذي اتخذ بالإجماع ، والذي توصلنا اليه بسعادة في المجلس ، بتجديد ولاية القوة بوصفه التزاما قاطعا من جانب جميع أعضاء المجلس للوفاء بهذا الشرط . وحقيقة أن الولاية قد جُددت لمدة ثلاثة أشهر فقط ، توضح بجلاء الحاجة الملحّة للتوصل الى حل للمشاكل التشغيلية والمالية للقوة .

وفي الختام ، أود أن أشيد بقائد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنـــان ، وبالموظفين ، وبضباط وجنود قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان الذين قامـــوا بمهامهم الصعبة بتفان وشجاعة نموذجيتين . وبما أن الجنرال كالاهان سيتخلى عن قيـادة القوة قريبا ، فإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب ، عن طريقكم ، سيادة الرئيس ، عـن امتناننا للخدمات المتميزة التي قدمها لعملية الامم المتحدة لصيانة السلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الدانمرك على كلماته الطيبة الموجهة لي .

السيد غارفالوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا صحت حساباتنا تكون اليوم المرة التاسعة عشرة منذ ١٩٧٨ التي ينعقد فيها مجلس الامن لتمديد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) . وعلى الرغم من الاحكام الصريحة والقاطعة لقرار مجلس الامن المتصل بالموضوع ، والقائلة بأن ولاية القوة ينبغي تنفيذها تنفيذا تاما ، لم يتحقق هذا الهدف حتى الآن بسبب استمرار الاحتلال الاسرائيلي لجزء من لبنان .

وقلق المجتمع الدولي له ما يبرره تماما . فالحالة في الجنوب اللبناني لا تزال بالغة الخطورة ويسودها التوتر . وهذا يؤكده تقرير الامين العام عن اليونيفيل المؤرخ في نيسان/ابريل ١٩٨٦ الذي يذكر عن الفترة قيد الاستعراض جملة امور منها :

"فقد زاد مستوى العنف ولا يزال يواصل الزيادة" .(S/17965 ، الفقرة ٤)

وبالاضافة الى ذلك شهدنا مؤخرا تصعيدا خطيرا في التوتر يمكن أن يؤدي الى اندلاع الاعمال القتالية في أية لحظة . والسبب الجذري لهذه الحالة هو أعمال العدوان والعنف المستمرة التي ترتكبها اسرائيل وعملاؤها في الجنوب اللبناني .

فبحجة اقامة منطقة أمنية في جنوب لبنان تواصل اسرائيل احتلال جزء كبير من أراضي ذلك البلد . والانتقاص من سيادة لبنان واستقلاله وحرمة أراضيه ما زال جاريا . وما يسمى بمنطقة الامن تستخدم معبرا للعدوان في عمق أراضي لبنان . ولا تزال تتسرب من ذلك البلد الذي عانى الامرّين أنباء مثيرة للجزع تصف الاعتقالات الجماعية والاعتداءات على السكان المحليين والغارات العقابية تحت ستار ما يسمى ملاحقة الارهابيين الفلسطينيين ، كما تصف القصف بالمدفعية والطائرات للاهداف المدنية ، بما في ذلك مخيمات اللاجئين .

ولابد من توضيح أن مشاكل لبنان لن تحسم بلوي الاذرع . وأنه ليس هناك سوى سبيل واحد الى السلام . وهذا السبيل منصوص عليه بصورة واضحة لا لبس فيها في قراري مجلس الامن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، اللذين اتخذهما المجلس بالاجماع واللذين يطالبان اسرائيل بسحب كل قواتها العسكرية على الفور ودون قيد أو شرط الى حدود لبنان المعترف بها دوليا .

ان بلادي جمهورية بلغاريا الشعبية تؤمن إيمانا راسخا بأن اسرائيل يجب أن تتخلى على الفور عن احتلالها للجنوب اللبناني وتمتثل لقرارات مجلس الامن . وبخلاف ذلك لن يتسنى لليونيفيل أن تفي بولايتها دون عائق . وانطلاقا من الاعتبارات السالفة الذكر ، ونظرا للطلب الصريح من حكومة لبنان ، فضلا عن توصية الامين العام ، صوتت بلغاريا لصالح القرار الذي اتخذه المجلس للتو بتمديد ولاية اليونيفيل .

وأود كذلك أن اؤكد موقف بلغاريا بأن لوجود القوة على التراب اللبناني طابعا مؤقتا وبأنها لن تستخدم لادامة احتلال اسرائيل للجنوب اللبناني . ومن واجب مجلس الامن أيضا أن يتخذ تدابير عاجلة لكفالة تنفيذ قراراته المتعلقة بولاية اليونيفيل .

السيد دوميفي (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أسجل رسميا تقدير غانا العميق ، بصفتها بلدا مساهما بقوات ، للجهود التي لا تكل التي يبذلها الامين العام وموظفوه للإبقاء على مفهوم حفظ السلام . وقد قرأنا التقرير الذي قدمه باهتمام . ونجده وافيا شافيا ، ونؤيد وجهات نظره الواردة في الفقرتين ٥٠ و ٥١ .

وترى غانا على وجه الخصوص انه لن يكون من الحكمة ، رغم المشاكل الجمة التي تواجه القوة ، القيام بكل ما من شأنه قتل قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) - اذا صح التعبير . فنحن نرى ان مفهوم القوة مفهوم نبيل . وإن لم تكن اليونيفيل وليدة الميثاق ، فانها تطورت الى أداة تسد الاحتياجات العملية في ميدان حفظ السلام . وغانا ما فتئت تشترك بالجهود المقرونة بحفظ السلام منذ ١٩٦٠ ، وأود أن أقول ان تأييدنا لاتفاق الآراء الوارد في هذه الوثيقة يبين التزام بلادي الثابت

بمساعي الامم المتحدة لحفظ السلام . لذلك يسرنا ان نرى القرار بمد ولاية اليونيفيل - القرار ٥٨٣ (١٩٨٦) - وقد اتخذ لاول مرة بالاجماع باعتباره وثيقة تعبر عن توافق الرأي . ونفسر هذا القرار الجماعي بانه بادرة خير ، خصوصا وانه يعني التعاون الكامل من جانب كل اعضاء المجلس في العمل على حل مشاكل اليونيفيل وفي سبيل تمكين القوة من تحسين فعاليتها في الميدان .

بعد ذلك اسمحوا لي ان انتقل الى مسألة حساسة جدا . ان مشاكل اليونيفيل المفصلة في التقرير المعروض علينا كثيرة . فهناك مشاكل ما يسمى بالمناطق الامنية ومشاكل الاعتداءات على افراد القوة التي تسفر في اغلب الاحيان عن اصابات كثيرة . وقد كان بلدي احد ضحايا هذه الاعتداءات .

ولكن بالاضافة الى ذلك ، هناك مسألة ملحّة أخرى ألا وهي مسألة توفر الاموال للابقاء على اليونيفيل . وتلك مسألة حساسة جدا ، وأعرف ان الامين العام ، وبالطبع ، رئيس مجلس الامن يبذلان قصارى جهودهما لحلها . ولا أظن انه يكفي أن نقدم الدعم السياسي للقوة ، ولكن المهم ترجمة الدعم السياسي الى الاستمرار في تقديم المال المطلوب أو دفع المساهمات المقررة الثابتة . تلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها الابقاء على هذا المفهوم .

والى حد ما فإني أقول ذلك انطلاقا من مصلحة ذاتية مستنيرة ، ولكن من المؤكد إنه سيكون من المحزن أن نرى بلدان العالم الثالث والبلدان الصغيرة تفي بصعوبة بالتزاماتها تجاه الامم المتحدة في مجال حفظ السلم . وأود أن أفسر قرار توافق الآراء الذي تم التوصل اليه بعد ظهر اليوم بانه يعني ان الطريق مفتوح الآن وان زملاءنا الذين يمسكون الاموال عن اليونيفيل لاسباب سياسية سوف يبدأون الآن التفكير بجدية ويستأنفون مسؤولياتهم الكاملة بدفع مساهماتهم المتأخرة بانتظام . أما البديل ، كما تجلى بالفعل ، فانه سيتمثل في إشاعة الفوضى والعنف في لبنان .

السيد والترز (الولايات المتحدة الامريكية)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، يسر حكومتي أن تجدد مرة أخرى ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) . ونعتقد ان هذه القوة تسهم إسهاما هاما في الجهود الرامية الى تحقيق الاستقرار في جنوب لبنان ، وليس من الحكمة والحصافة حلها . ونقدر تماما بالصعوبات التي تواجهها باليونيفيل . ونهنئ الحكومات المساهمة بأفراد في القوة على الاداء الممتاز لقواتها . وتود حكومة بلادي على وجه الخصوص أن تعرب عن شكرها لقائد اليونيفيل الجنرال كالاهان الذي سيعتزل من منصبه .

ونعرف ان اليونيفيل بحكم تعريفها قوة مؤقتة ونكرر الاعراب عن اعتقادنا الدائم بأن الترتيبات الامنية المتفق عليها هي أفضل سبيل لاحلال الاستقرار في جنوب لبنان وتحقيق الامن المكفول على إمتداد الحدود اللبنانية - الاسرائيلية والسماح لحكومة لبنان بإعادة إقرار سلطتها . كذلك نعتقد أنه يمكن تعزيز التقدم نحو تحقيق الترتيبات الامنية عن طريق استمرار مهمة اليونيفيل .

أود أن أغتنم هذه الفرصة لاعرب عن فزع بلدي ووفدي إزاء الانباء الاخيرة عن الجريمة الوحشية التي تمثلت في قتل ثلاثة رهائن في لبنان . وقد تبين أن اثنين من الضحايا بريطانيان ؛ أما الشخص الثالث فقد حددت هويته مؤقتا على انه امريكي .وهذه المأساة لست مسألة جنسيات . اذ ان قدسية الحياة لا تتأثر بالحدود الجغرافية . وما من شيء يمكن أن يبرر هذه الاعمال الارهابية . وأود أن أعرب عن حزن وأسى حكومة بلادي لاسر الضحايا .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في رأي حكومة بلادي ، ان الوضع المالي لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لا يبعث على الارتياح . ونأسف لأن بعض الاعضاء في هذا المجلس وهذه المنظمة قد قصروا عن دفع انصبتهم المقررة . وان عدم السداد هذا قد أدى الى الحاق أضرار كبيرة بقوة الامم المتحدة وبالبلدان المساهمة بقوات .

ونرحب بالتحسّن الذي طرأ على موقف الاتحاد السوفياتي في هذا الصدد ، ونأمل أن يتخذ حلفاؤنا نفس الموقف . ونرى انه يتعين دفع جميع المتأخرات . ونحيط علما بالبيانات الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة ومفادها انها ستواصل السعي الى الحصول على التمويل اللازم من الكونغرس لتمكينها من تسديد نصيبها وفقا لسياستها المتمثلة في تقديم الدعم القوي لليونيفيل .

أما فيما يتعلق بتمديد الولاية ، فقد كان وفدي على استعداد لتأييد طلب حكومة لبنان بتمديدها لمدة ستة أشهر . بيد اننا نتفق تمام الاتفاق مع وفد فرنسا على ان تمديد الولاية لا ينبغي ان يكون تلقائيا . وفضلا عن ذلك ، فان الغاية من وجود القوة ، كما هو وارد في قرار مجلس الامن ٤٢٥(١٩٧٨) ، هو تغيير الحالة في لبنان بطرق مختلفة معينة . ولا يمكننا أن نقبل بأن تستمر الحالة الراهنة غير المرضية بصورة تلقائية .

ان السلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا كلها أمور لا بد من اقرارها واحترامها .

بيد اننا بصورة مماثلة لا نقبل بأن يكون وجود القوة مؤقتا فقط اذا كان ذلك يعني انها قد تنسحب قبل الوفاء بولايتها بنجاح .

وقد كان بوسع وفدي أن يصوت لصالح تمديد ولاية القوة لفترة ثلاثة أشهر ، خاصة في ضوء الاجماع الجديد الذي تم التوصل اليه في المجلس تأييدا للقوة .

أود أن أعرب عن خالص شكر وفدي وتقديره لافراد القوة والرجال والموظفين المدنيين العاملين مع اليونيفيل والى حكوماتهم على المثابرة التي ما انفكوا يتحلون بها في خدمة قضية السلم في ظروف صعبة . وأود أن أشكر بصفة خاصة اللفتنانت - جنرال وليم كالاهان ، قائد القوة الذي انتهت مدته والذي قاد القوة بطريقة ممتازة منذ شباط/فبراير ١٩٨١ وفقا للتقليد الطويل والمشرّف المتمثل في تفاني بلاده في خدمة قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة .

منذ برهة قصيرة أشرت نقطة نظام . ويفهم وفدي انكم ردا على ذلك قضيتم بأن البيان الذي تساءلنا عنه كان في الحقيقة تعليلا للتصويت قبل التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد قلت بأن القضية قد اغلقت ، ولنبقها مغلقة .

طلب ممثل لبنان الادلاء ببيان . وأعطيه الكلمة الآن .

السيد فاخوري (لبنان) : سيدي الرئيس ، يسعدني ، بإسم وفد بلادي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . واذ أذكّر بعلاقات الصداقة التي تربط بين بلدينا ، منذ القدم ، أؤكد لكم ثقتنا بمقدرتكم وخبرتكم وحكمتكم في ادارة أعمال هذا المجلس على أكمل وجه .

كما يسعدني أن أتقدم الى سلفكم سعادة السفير أولي بييرنغ ، الممثل الدائم للدانمرك ، بالشكر والتقدير على إدارته المثلى لاعمال هذا المجلس خلال الشهر المنصرم ، بما عرف عنه من خبرة دبلوماسية ومقدرة وتجرد .

لقد اطلعنا على تقرير سعادة الامين العام الوارد في الوثيقة S/17965 المؤرخة في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، الذي اتسم بالواقعية والجدية والنظرة المستقبلية الواضحة للوضع في الجنوب اللبناني ولوضع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، مما يدفعنا الى الاشادة بالتقرير وتقديم الشكر والتقدير لسعادة الامين العام . اننا نشاركه الرأي بأن الوضع متأزم ، وبأن الاسراع في معالجته معالجة جذرية أصبح أمرا ضروريا ، قبل أن يتفاقم خطره ، ويمتد ، ليشمل منطقة الشرق الاوسط ويهدد الامن والسلام فيها . كما ننوّه بتبني الامين العام لطلب الحكومة اللبنانية بالتجديد لليونيفيل لمدة ستة أشهر جديدة تنتهي في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ثم بإجماع هذا المجلس الكريم لاول مرة على التجديد .

واسمحوا لي أن أتقدم باسم حكومة وشعب لبنان ، من وفد الاتحاد السوفياتي ووفد بلغاريا ، بخالص الشكر والامتنان على موقف بلديهما المؤيد لمشروع القرار ، لما لهذا الموقف من أثر ايجابي فعّال في دعم اليونيفيل ومهمتها في الجنوب اللبناني .

لم تكن مطالبة الحكومة البنانية المتكررة خلال الثماني سنوات الماضية ، بالتجديد لمهمة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان نتيجة رغبة منها في جعل المهمة دائمة أو رغبة في تمديد المهمة بصورة روتينية . بل كانت مطالبتها ، وما زالت ، تستند الى أسباب جوهرية وحيوية :

أولها - إفساح المجال لهذه القوات لتنفيذ المهمة المؤقتة الموكولة اليها من قبل مجلس الامن بموجب القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ لعام ١٩٧٨ ، والتي اصطدمت حتى الآن بموقف اسرائيل الرافض لهما ، وبالتالي للانسحاب الكامل من الاراضي اللبنانية دون قيد أو شرط ، ونشر القوات الدولية حتى الحدود المعترف بها دوليا .

وثاني هذه الاسباب ان وجود هذه القوات في الجنوب اللبناني يشكل التزاما من قبل المجتمع الدولي ومجلس الامن ، تجاه لبنان وحقه المشروع في استعادة سيادته وسلطته على كامل أراضيه .

وثالث هذه الاسباب إن وجود القوات الدولية في الجنوب يشكل عامل استقرار أساسي ، وأفضل بديل للامن والسلم والاستقرار في غياب التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات ذات الصلة .

ان لبنان ، ما زال ينتظر ، منذ ثماني سنوات ، اليوم الذي يُمكّن فيه هذا المجلس القوات الدولية من تنفيذ مهمتها . وهذا اليوم لا يزال رهنا بإزالة العقبة التي تحول دون التنفيذ ، وهي كما تعرفون جيدا ، موقف اسرائيل المتعنّت والمصر على عدم الانسحاب وإبقاء الاحتلال لجزء من الاراضي اللبنانية أطلق عليه إسم "المنطقة الامنية" أو "الحزام الامني" ، بحجة تأمين حماية اسرائيل لمناطقها الشمالية .

لقد أثبت الواقع ان هذه المنطقة أو هذا الحزام ، لم يؤمن لاسرائيل الحماية التي سعت اليها ولن يؤمنه لها بل كان سببا في ازدياد موجة العنف في المنطقة وبالتالي ردود فعل المقاومة الوطنية اللبنانية المشروعة عرفا وقانونا .

وقد تضمن تقرير الامين العام ، إثباتا لذلك ، تفصيلا وافيا ودقيقا للحوادث التي وقعت خلال الفترة من ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ لغاية ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، وهي حوادث مؤلمة وخطيرة ولكنها مقتصرة على منطقة انتشار القوات الدولية ، بينما تضمّنت رسائلي للامين العام التي وزّعت كوثائق رسمية لمجلس الامن والجمعية العامة تفصيلا للاعتداءات والممارسات الاسرائيلية التعسفية التي وقعت في منطقة الجنوب بأكملها .

ان الفقرة ٤٤ من تقرير الامين العام تصف "منطقة الامن" الحالية بأنها :

"ليست وسيلة شرعية لمعالجة مشاغل الامن لاسرائيل ، كما انها ليست وسيلة فعّالة . وهي غير شرعية ، لانها تناقض قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي دعا الى احترام سلامة لبنان الاقليمية وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دوليا ، احتراما كاملا ، وطلب الى اسرائيل ان توقف في الحال أعمالها العسكرية ضد سلامة لبنان الاقليمية وأن تسحب على الفور قواتها من كامل الاراضي اللبنانية".

ويتابع الامين العام فيقول "وبالاضافة الى ذلك فإن "منطقة الامن" ليست فعّالة في ضمان أمن اسرائيل ، لأن استمرار قوات الدفاع الاسرائيلية في احتلالها للاراضي اللبنانية ، وسلوك جيش جنوب لبنان الذي كثيرا ما يتسم بالوحشية ، يزيد من مشاعر السخط تجاه اسرائيل بين السكان المحليين ويشجع استخدام المنطقة كقاعدة للهجوم على اسرائيل عبر الحدود الدولية".

ليس هناك وصف أصرح وأدق من هذا الوصف للاحتلال غير الشرعي لاراضي لبنانية ، ولمدى فعالية "المنطقة الامنية" ، وللوضع المتفجر الذي تتسبب به .

ان الانسحاب الاسرائيلي الكامل ونشر القوات الدولية حتى الحدود المعترف بها دوليا قد تعرّض لهما سعادة الامين العام في الفقرة ٤٥ من تقريره اذ أشار الى نتائجهما الايجابية في تحقيق أمن واستقرار الجنوب وتجنيب أهله الكوارث التي نزلت بهم طيلة العقد الماضي ، والى اتاحتهما الفرصة للحكومة اللبنانية في أن تبدأ إعادة تثبيت سلطتها على المنطقة ، بمساعدة من القوات الدولية .

إلا أن الامين العام في الفقرة ٤٦ من تقريره يعترف ، بأسف بفشله حتى الآن في اقناع اسرائيل بالانسحاب ونشر القوات الدولية حتى الحدود المعترف بها دوليا . ولكنه يبدي استعداده لمتابعة اتصالاته ومشاوراته خلال فترة التجديد القادمة لاقتناعه بأن انتشار اليونيفل حتى الحدود ، كما ورد في الفقرة ٥٠ من التقرير ، "هو أفضل طريقة متاحة لإعادة السلم والامن الدوليين ، ولتأمين عودة سلطة الحكومة اللبنانية الفعّالة في المنطقة" .

ان جهود الامين العام ومساعديه جهود مشكورة تندرج في إطار القرارات التي اتخذها هذا المجلس ، وتنطلق من رغبة الامين العام الشخصية في جعل الجنوب منطقة أمن وسلام . إلاّ أن المسؤولية الاولى في تنفيذ القرارات هي مسؤولية مجلس الامن . وقد أشار الامين العام في الفقرة ٥١ من تقريره الى أنه في حال موافقة المجلس على التجديد لليونيفل "سيكون من الضروري للمجلس وجميع أعضائه بذل جهد يتسم بالتصميم للوفاء بشرط حُدِّد في سنة ١٩٧٨ بوصفها جوهرية حتى تصبح القوة فعّالة . ألا وهو وجوب أن تحظى في جميع الاوقات بثقة مجلس الامن ومساندته التامة . ويقول الامين العام : "اني لآسف لأن هذا الشرط لم يُوفَّ به بالكامل . ولذلك أناشد مرة أخرى جميع الدول الاعضاء أن تولي القوة مساندة سياسية تامة وأن تفي بحصتها المقررة في تكاليفها" .

ان فترة الستة أشهر التي طلبتها الحكومة اللبنانية كانت ضرورية بنظرها وبتقديرها لكي يدرس المجلس الاجراءات التي يجب اتخاذها لتأمين تنفيذ القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) والقرارات ذات الصلة . من هنا كان الاصرار على التمديد لمدة ٦ أشهر والتمسك به لأن فترة الثلاثة أشهر التي وافق عليها المجلس الآن ليست كافية من وجهة نظر الحكومة اللبنانية ، ولذلك يرغب وفد لبنان بتسجيل موقف بلاده الرسمي هذا في محاضر جلسات مجلس الامن .

بالاضافة الى المأزق السياسي والميداني الذي تواجهه اليونيفل ، فانها تواجه عجزا في موازنتها . وان وفد بلادي يضم صوته الى صوت الامين العام ، ويكرر نداءاته الى جميع الدول بالوفاء بالتزاماتها المالية بصفتها أعضاء في الامم المتحدة . تلك العضوية التي تفرض عليها واجبات مقابل ما تمنحها من حقوق .

ولابد لوفد بلادي هنا أن يعلن انه يشارك الدول المساهمة بقوات في اليونيفل قلقها المتزايد نتيجة الوضع السياسي الناتج عن الموقف الاسرائيلي ، والوضع الناتج عن العجز في الموازنة . كما يشاركها الرأي بأن المجلس هو المسؤول الاول والاخير عن "القوات الدولية المؤقتة في لبنان" ، وان عليه اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتمكين اليونيفل من تنفيذ مهمتها تنفيذا كاملا .

ان مسؤولية مجلس الامن ستزداد جسامة وخطورة خلال فترة التجديد القادمة المختصرة لان قرار التجديد في الظروف الراهنة وفي ظل الاجماع الذي تحقق لاول مرة منذ اصدار القرار ٤٢٥ ، أي قبل ثماني سنوات حول موضوع اليونيفل ، يجب الا يعتبر قرارا روتينيا ، بل تأكيدا للالتزام بتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة به ، وتصميما على الخروج من المأزق السياسي وعلى تخطي الصعوبات المالية .

اننا نكرر القول بأن المجلس مدعو للعمل الجدي والسريع خلال فترة التجديد القادمة . ففي انجاحه مهمة اليونيفل كسب له ولعمليات حفظ السلام التي تشكل اليونيفل نوعا مميزا منها يَفْرِضُ النظر اليها نظرة خاصة ، ومعاملتها معاملة تتناسب مع دقة مهمتها وخطورة المنطقة التي تعمل فيها . وفشل اليونيفل سيكون كارثة بالنسبة للجنوب اللبناني بل للمنطقة بأكملها ، وسينعكس سلبا على هذا المجلس وعلى عمليات حفظ السلام .

لابد لي أن أشكر ، باسم لبنان حكومة وشعبا ، الدول الصديقة التي ارتضت الاشتراك في "القوات الدولية المؤقتة في لبنان" . وأن أشكر أيضا ، وباسم لبنان حكومة وشعبا ، هذه القوات ، قيادة وضباطا وجنودا واداريين ، وأخص بالشكر الجنرال وليام كالاهان ، للمثابرة على العمل في ظروف صعبة وحرجة وخطيرة أحيانا ، وللتضحيات التي قدمتها ، وشتى أنواع الضغوط والممارسات التي تعرضت لها والتي تعرفون جيدا مصدرها .

في ختام كلمتي ، إن مصير اليونيفل خلال فترة التجديد القادمة بين أيديكم ، فاذا منحتموها الثقة الكاملة والدعم السياسي الجماعي ، ومكنتموها من تنفيذ المهمة التي أوكلتموها اليها ، أعدتم الى لبنان سيادته وسلطته على كامل أراضيه ، ورفعتم عن منطقة الجنوب كابوس الاحتلال وممارساته ، وحققتم لأهل الجنوب ما يطمحون اليه من أمن وطمأنينة واستقرار . فان لم تفعلوا تحملتم مسؤولية الابقاء على الوضع المتأزم ، بل مسؤولية ازدياد تأزُّمه وقابليته للانفجار وتهديده للأمن والسلم الدوليين ، المسؤول عنهما هذا المجلس بموجب المهام التي أناطها به ميثاق الامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل لبنان على الكلمات الرقيقة التي وجّهها اليّ .

طلب ممثل الاتحاد السوفياتي التكلم ممارسة لحقه في الرد .

السيد دوبينين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أرى أنه من الضروري أن أذكّر بأن الاتحاد السوفياتي قد أبدى تأييده لطلب حكومة لبنان بتجديد مدة ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الى ستة أشهر . ونتخذ الموقف نفسه بشأن توصيات الأمين العام في هذا الصدد .

وأود أن أنتهز الفرصة لكي أؤكد من جديد على أن الاتحاد السوفياتي يرى بأن المسؤولية الأولى لمجلس الأمن هو ضمان الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية المحتلة من الأراضي اللبنانية وضمان قيام اسرائيل بالعمل بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ليس هناك متكلمون آخرون . لذا ، فقد أكمل المجلس نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

أود الآن أن أدلي ببضع كلمات بوصفي ممثلا لفرنسا .

ان وفدي إذ يردد بيانات حكومتي ، يعرب عن سخطه للأنباء التي تفيد باغتيال مواطنين بريطانيين ومواطن أمريكي في لبنان . وتود حكومتي أن تنقل للحكومة البريطانية والحكومة الأمريكية ووفديهما ولأسر الضحايا مشاعر التعاطف العميق .

وتود الحكومة الفرنسية أن تؤكد من جديد مشاعر التضامن مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة في هذه المحنة .

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس .

قبل أن أرفع الجلسة ، أود أن أعلن أن مجلس الأمن سوف يستأنف نظره في المسألة المتعلقة بالطلب المقدم من الجماهيرية العربية الليبية وبوركينا فاسو والجمهورية العربية السورية وعمان هذا المساء الساعة ١٩/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠